

Distr.: General

29 April 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

(ب) اختتام أعمال اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

١ - السيد إنسانالي (غيانا): قال إن تمويل التنمية ذو أهمية قصوى بالنسبة لبلده وهو جوهر مقترح حكومته المتصل بنظام إنساني عالمي جديد يدعو إلى الاستثمار في التنمية بوصفه استثمارا في السلام والأمن العالميين.

٢ - وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية سجّلت انخفاضا حادا في وقت أصبح فيه التعاون الدولي ضروريا أكثر من أي وقت مضى بسبب العولمة وترايط البلدان. ولا تزال هذه المساعدة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتنمية معظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ولا بد أيضا من زيادة هامة في تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. كما تدعو الحاجة إلى مزيد من الدعوة لقضية التنمية بحيث يزداد دعم الناس، ولا سيما في العالم المتقدم النمو، لأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان. وأضاف أن الأهمية التي توليها البلدان النامية لتبادل الآراء الحالي مشجعة جدا بالنسبة لوفده.

٣ - واقترح اعتماد نهج جديد. فعلى سبيل المثال، وكإسهام في مناقشة اللجنة، يمكن لمركز الجنوب ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إعداد تقرير شامل مشترك بشأن طرائق التمويل الجديدة والمبتكرة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعد الأمانة العامة، لعلم الوفود، خلاصة للدراسات التي أجرتها وكالات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واختتم كلمته قائلا إن وفده سيشارك، إلى جانب بقية أعضاء الجماعة الكاريبية، مشاركة نشطة في المداولات التي ستجري في المستقبل بشأن تمويل التنمية.

٤ - السيد كورديرو (البرازيل): قال إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٧٩/٥٢ ينبغي أن يعقبه عقد منتدى رفيع المستوى ملائم على الصعيد الحكومي الدولي ينظر في مسألة تمويل التنمية.

٥ - وأضاف أن جدول أعمال هذا المنتدى ينبغي أن يكون واسع النطاق وألا يقتصر على المسائل التقليدية المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون من أجل التنمية، بل يشمل أيضا النظر بشكل مفتوح في مسائل السياسة العامة المتعلقة بالمحافظة على بيئة مساعدة على التنمية، على الصعيدين المحلي والدولي، ودور التجارة، والوصول إلى الأسواق، وتحرير التجارة، والحاجة إلى تنظيم أفضل لتدفقات رأس المال، الخاص وتعزيز القدرات المؤسسية للحيلولة دون الأزمات المالية ومعالجتها. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضا للمشاركة المتزايدة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية. وينبغي أن تتجلى هذه المشاركة المتزايدة من خلال مشاركة أكثر فعالية في صنع القرار ووضع المعايير. وهذا الأمر ينبغي أن يكون أيضا جزءا من المناقشات.

٦ - وأشار إلى أن وفده يتفق مع الرئيس في أن مناقشات اللجنة ينبغي أن تستفيد من مجموعة متنوعة من المدخلات، بما في ذلك جلسات الإحاطة الإعلامية للمنفذين ومناقشات الأفرقة.

٧ - السيد بيريز (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الجمهورية الدومينيكية تمكنت من خفض دينها الخارجي بنسبة ١٠ في المائة منذ آب/أغسطس ١٩٩٦، ولكنها دفعت، في عام ١٩٩٧، خدمة للدين تفوق ما تلقته على سبيل القروض والتعاون الدولي، مما يجعلها مصدرًا صافيا لرأس المال. وأضاف أنه يجب التوصل إلى حل دائم لمشكلة الدين الخارجي لأنه يعوق تنمية البلدان النامية، مثلما أشار إلى ذلك ممثل إندونيسيا. ويجب إنشاء آليات

للتوعية بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل التنمية. ومن المهم بنفس القدر كفاءة تدفق رأس المال من أجل تنمية الجماعات الريفية الفقيرة؛ وسيطلب ذلك تغييرا في التطلعات من جانب مؤسسات بريتون وودز.

٨ - السيد سافوستيانوف (الاتحاد الروسي): قال إن النظر في تمويل التنمية ينبغي أن يستند إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه من قبل، وأن يكون هدفه هو إعطاء دفعة جديدة لتعزيز الشراكة في التعاون الاقتصادي الدولي. وينبغي أن يكون منتظما وشاملا، يغطي كلا من الجوانب المحلية والعوامل الخارجية التي تكمل الجهود الوطنية ويأخذ مصالح جميع البلدان في الاعتبار.

٩ - ومضى يقول إن المواضيع المتصلة بالجوانب المحلية تشمل سياسات الاقتصاد الكلي للدول وسياساتها المالية والنقدية، والهيكل الوطني لاستخدام الدخل وما يتصل به من تشريعات، بما في ذلك التشريعات التي تكفل مناخا مواتيا للاستثمار، ودور القطاع الخاص، والمواضيع الأخرى التي اقترحتها مختلف الوفود، ومنها وفد الاتحاد الأوروبي.

١٠ - وأضاف أنه ينبغي، عند النظر في مسائل الدعم الخارجي لتمويل التنمية، إيلاء اهتمام خاص لمسائل المساعدة الإنمائية الرسمية والدين الخارجي والتدفقات المالية الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، والتجارة الدولية، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق؛ وللموضوعان الأخيرين أهمية خاصة من الناحية العملية بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

١١ - وذكر في خاتمة كلمته أنه ينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة ومؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والهيئات الأكاديمية أن تؤدي دورا نشطا في العملية التحضيرية. كما أن جلسات الإحاطة الإعلامية والحلقات الدراسية التي ستعقد قبل الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة يمكن أن تؤدي أيضا دورا مفيدا.

١٢ - السيد مارتش (استراليا): قال إن أي اجتماع رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ينبغي أن ينظر فيما كان مجديا في الماضي وسبب ذلك؛ ويوضح السياقات السائدة؛ ويدرس جميع مصادر التمويل الممكنة؛ ويستكشف سبل ووسائل تعزيز الاستخدام الفعال للصناديق الإنمائية. وقد أثبتت الأزمة في جنوب شرقي آسيا عدم استقرار التدفقات الخاصة. وأضاف أنه يسلم بالحاجة المتواصلة للمساعدة الإنمائية والاستثمارات العريضة القاعدة في التنمية المستدامة؛ ولكنه أشار إلى أن الأهم بكثير من مبلغ التمويل المتاح هو كيفية استخدامه وما يحققه من نتائج. وذكر أنه يسلم، في الوقت ذاته، بأن الظروف الصعبة جدا التي تمر بها بعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، تبرر اتخاذ إجراءات خاصة. ويجب ألا تحجب الشواغل المالية والاقتصادية البعد الإنساني والاجتماعي للتنمية.

١٣ - وأشار إلى أن المدخرات الوطنية المحلية واستثمارات القطاع الخاص تؤدي دورا أكبر بكثير في تمويل التنمية مما تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية، واقترح أن ينظر أيضا على صعيد رفيع المستوى في مصادر هذه المدخرات المحلية واستثمارات القطاع الخاص، وفي الشروط اللازمة لتعزيز تدفقاتها، واستخدامها بفعالية. ومن الملائم أيضا استعراض دراسات حالات التنمية الناجحة بغية معرفة الدروس التي يمكن استخلاصها - وتحديد أي السياسات واستراتيجيات تعبئة الموارد والاستثمارات يمكن أن تضيد في التعجيل بالتنمية الوطنية - وتقييم السياق الإنمائي المعاصر.

١٤ - ومضى يقول إنه من المستصوب النظر في مصادر الاستثمار الإنمائي حسب المناطق، إن أمكن، والنظر، على وجه أخص، في مصادر تعبئة موارد القطاعين العام والخاص المحليين والمساعدة الإنمائية الرسمية،

والاستثمار الأجنبي المباشر والقيود المفروضة على هذه الأمور والشروط اللازمة لها؛ وتحديد المجال الحقيقي المتاح للتمويل من المصادر غير التقليدية. وختاماً، من المستصوب تقييم ما إذا كانت الاستثمارات فعالة من حيث التكلفة، وما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية النادرة تستخدم حيث يمكن لتدفقات أخرى أن تفي بالمراد.

١٥ - وأضاف أن مصادر المدخلات في المناقشة ينبغي أن تشمل العناصر الفاعلة الرئيسية داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ ومؤسسات بريتون وودز؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن أيضاً للحكومات ومؤسسات البحث والرابطات ذات الاهتمامات الخاصة، مثل مركز الجنوب، أن تعمم مقترحات، ولكن للعلم لا غير.

١٦ - السيد بيتي (المراقب عن سويسرا): أعرب عن اعتزام وفده المشاركة بنشاط في مداولات الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية. وأضاف أن وفده يعمم ورقة بشأن العناصر الرئيسية التي ينبغي، في اعتقاده، أن ينظر فيها الفريق العامل وأن تؤخذ في الاعتبار في الوثائق التي تعدها الأمانة العامة. وهو يوافق على أن الفريق العامل ينبغي ألا يركز على المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب وإنما أن ينظر أيضاً إلى نتائج الاستثمار ومردوده فضلاً عن مصادره. وأعرب عن أمله في أن يتبع الفريق العامل أسلوباً عملياً ومرناً يكون قابلاً للتكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة وفي ألا تواجه الحلول، ولا سيما الحلول القصيرة الأجل، التي يقترحها الفريق العامل أية عراقيل.

اختتام أعمال اللجنة

١٧ - الرئيس: ذكر، في معرض تلخيصه للأعمال، أن المناقشة الهامة للغاية التي أجرتها اللجنة بشأن تمويل التنمية ستكون معلماً في تاريخ مداولات المنظمة بشأن المسائل الاقتصادية الدولية. ولزاماً على الحكومات الآن أن تكفل المحافظة على القوة الدافعة السياسية. وفي هذا السياق، رحب بقرار اللجنة أن تعقد جلسات إحاطة إعلامية في الأشهر المقبلة، مما سيشكل إسهاماً قيماً في عمل الفريق العامل المخصص الذي سينشأ في الدورة القادمة.

١٨ - وأضاف أنه بالرغم من المشاكل الناجمة عن تأخر الوثائق، اعتمدت اللجنة ٢٢ قراراً رئيسياً - أي أكثر بقليل مما اعتمد في عام ١٩٩٦ ولكن أقل بكثير مما اعتمد في عام ١٩٩٥. وينبغي أن تواصل جهودها الرامية إلى رصد مشاريع القرارات لكفالة إسهامها "بقيمة مضافة" فيما قد اتفق بشأنه في السنوات السابقة.

١٩ - ومضى يقول إن جزءاً كبيراً مما تم الاضطلاع به كان تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠؛ فعلى سبيل المثال، تحقق تعاون أوثق بين اللجنتين الثانية والثالثة. بيد أنه لا يزال يتعيّن إنجاز أكثر من ذلك في هذا الصدد وكذلك الشأن بالنسبة إلى تيسير الدور الذي يمكن أن يؤديه المكتب في أمور شتى منها اقتراح "بنود" ذات أهمية خاصة للمناقشة. بيد أنه من الضروري، لكي يفعل المكتب ذلك، أن يتم تعيينه وأن يشرع في عمله مبكراً، وأن يتم ذلك ولو على أساس غير رسمي قبل عدة أسابيع من انعقاد الجمعية العامة.

٢٠ - وأشار إلى أن كثيراً من الأحداث الخاصة المهمة نظمت أثناء الدورة، ولكن لعله من الأفضل الحد من عددها في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أيضاً أن تتقرر مواعيدها بشكل مسبق وأن تتبع نسق عمل اللجنة الرسمي.

٢١ - وأضاف أن القرارين الأكثر أهمية اللذين اعتمدهما اللجنة كانا القرار ١٧٩/٥٢، الذي استهل عملية النظر في تمويل التنمية على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى، والقرار ١٨٦/٥٢ المتعلق بتجديد الحوار بشأن تعزيز

التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وذكر أنه يدرك أن بعض أعضاء اللجنة يفضلون عدم الربط بين المسألتين، ولكنه لا يعتقد أن من الممكن تفادي ذلك، أو تجنب ربطهما بالاجتماع الهام الذي سيعقد في ١٨ نيسان/أبريل في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذه الأحداث والعمليات جميعها مترابطة ترابطاً وثيقاً وينبغي أن يعزز بعضها بعضاً؛ وجميعها يعالج، بشكل مباشر أو غير مباشر، الترابط الاقتصادي للدول الأعضاء. وأعرب عن اعتقاده أنه نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه الدورة، سيتسنى الآن تنشيط المناقشة بشأن المسائل الاقتصادية الأساسية وإيلاؤها المرتبة الأولى في جدول أعمال الأمم المتحدة.

٢٢ - وبعد أن شكر اللجنة والمكتب لما أبدياه من روح التعاون، والأمانة العامة لما قدمته من دعم، أعلن أن اللجنة اختتمت أعمالها بالنسبة للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.
